الأمم المتحدة S/PV.9481

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

## الجلسة 9481

الجمعة، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد غنغ شوانغ | (الصين) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد نبينزيا |
| | إكوادور | السيدة سانشيز إيزكويردو |
| | ألبانيا | السيدة دوتلاري |
| | الإمارات العربية المتحدة | السيدة مطر |
| | البرازيل | السيد موريتي |
| | سويسرا | السيد هاوري |
| | غابون | السيدة كومبا بامبو |
| | غانا | السيد أنياناه |
| | فرنسا | السيد دو ريفيير |
| | مالطة | السيدة غات |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد إيكرسلي |
| | موزامبيق | السيد فيرناندیس |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد وود |
| | اليابان | السيد ياماناكا |

**جدول الأعمال**

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-36155 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

*افتتحت الجلسة الساعة 10/00.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أقر جدول الأعمال.*

**الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين**

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة إيلزي براندز كيريس، الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ والسيد فاختانغ كيبشيدزي، نائب رئيس قسم السينودس للعلاقات الكنسية مع المجتمع والإعلام في بطريركية موسكو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة براندز كيريس.

**السيدة براندز كيريس** (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل 10 أشهر تحديدا، في 17 كانون الثاني/يناير، قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن بصفتي ممثلة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن المسائل المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد وبعد حقوق الإنسان الأوسع نطاقا للحرب في أوكرانيا (انظر S/PV.9245). ومنذ إحاطتي السابقة، حدثت للأسف زيادة كبيرة في الخسائر في صفوف المدنيين نتيجة للهجوم المسلح الشامل الذي يشنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا. وحتى الآن، سجلت المفوضية مقتل قرابة 000 10 مدني وإصابة أكثر من 000 18 آخرين، مقابل 000 7 و 000 11 شخص على التوالي، وهي الأرقام التي أبلغتُ بها المجلس في 17 كانون الثاني/يناير.

كما ألحق النزاع أضرارا جسيمة بالبنية التحتية المدنية الأوكرانية والمنازل والمدارس والمرافق الطبية، وطالت هذه الأضرار في الأشهر الأخيرة المنشآت المرفئية وصوامع الحبوب التي تُمكن أوكرانيا من تصدير الغذاء. ومع اقتراب فصل الشتاء وبدء انخفاض درجات الحرارة إلى ما دون التجمد، ستتعاظم الاحتياجات الإنسانية. وسيكون أضعف الفئات – المسنون والأشخاص ذوو الإعاقة والنازحون الذين يعيشون في مراكز جماعية – هم الأكثر عرضة للخطر.

ويتجاوز تأثير الحرب الخسائر البشرية الكبيرة والدمار المادي الواسع النطاق ويصل إلى صلب نسيج المجتمع الأوكراني. وفي هذا السياق، نرصد أيضا حالة حرية الدين في جميع أنحاء أوكرانيا، في كل من الأراضي التي تسيطر عليها حكومة أوكرانيا والأراضي التي يحتلها الاتحاد الروسي.

لقد ازدادت التوترات بين الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، التي تربطها صلة تاريخية ببطريركية موسكو للكنيسة الأرثوذكسية الروسية، وكنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية التي أعلنت استقلالها الكامل عن الكنيسة الروسية في خطوة اعترفت بها بطريركية القسطنطينية في عام 2019، بما في ذلك ملكية الأراضي والمباني التابعة للكنيسة، وذلك في أعقاب الهجوم المسلح واسع النطاق الذي شنه الاتحاد الروسي في شباط/فبراير 2022، وتجلت هذه التوترات في بعض الحالات في صورة حوادث عنف. وأثرت تلك التوترات على حرية الدين في الأراضي التي تسيطر عليها حكومة أوكرانيا، على النحو الموثق في التقارير المتتالية الأخيرة لبعثة رصد حالة حقوق الإنسان.

أولا، منذ شباط/فبراير 2022، وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 10 حالات عنف جسدي وست حالات تهديد بالعنف ناتجة عن منازعات بين أتباع طوائف أرثوذكسية مختلفة. ومما يؤسف له أن استجابة أجهزة إنفاذ القانون الأوكرانية في تلك الحالات لم تكن كافية، حيث لم تحقق بما فيه الكفاية في الحوادث ولم تتخذ إجراءات لحماية أعضاء الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. ووقع نصف عدد تلك الحوادث في آذار/مارس ونيسان/أبريل من هذا العام، وانخفض عدد الحوادث لاحقا. وفي هذا الصدد، لا تزال للتوصيات الواردة في الملاحظات الختامية بشأن أوكرانيا الصادرة عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في شباط/فبراير 2022 (CCPR/C/UKR/CO/8) وجاهتها، بما

في ذلك حماية أماكن العبادة من أعمال العنف والترهيب والتخريب وضمان إجراء تحقيق شامل وفوري في جميع حالات العنف ومعاقبة المسؤولين عنها.

ثانيا، منذ شباط/فبراير 2022، من بين أكثر من 600 6 قضية جنائية مرفوعة ضد أفراد بتهم المماألأة وجرائم أخرى ذات صلة بالنزاع في أوكرانيا، تشمل 68 قضية رجال دين من الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، وفقا للسلطات الأوكرانية. وترصد مفوضية حقوق الإنسان 44 من هذه القضايا. ومن المهم بصفة خاصة ضمان الالتزام الكامل بإجراء المحاكمات وفق الأصول القانونية وبحقوق المحاكمة العادلة في تلك القضايا البالغة الحساسية. وفي 26 قضية على الأقل تتعلق برجال دين من الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، حددنا بواعث قلق بشأن عدالة الإجراءات الجنائية، مثل عدم تمكن المتهم من الاتصال بمحام أثناء تفتيش منزله أو ممارسة ضغط من قبل المدعين العامين على المتهمين للاعتراف من أجل تخفيف التهم ضدهم أو إدراجهم في تبادل الأسرى. وجاءت النتائج التي توصلنا إليها في سياق تقاريرنا الأوسع نطاقا حول الإجراءات القانونية الواجبة وقضايا المحاكمة العادلة التي نشأت في الإجراءات ضد المحتجزين في قضايا ترتبط بالنزاع ككل.

ثالثا، ترصد مفوضية حقوق الإنسان عن كثب الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها التطورات التشريعية في أوكرانيا على التمتع بحرية الدين، وكما ورد في التقارير السابقة لبعثة رصد حالة حقوق الإنسان، فقد أعربت سابقا عن قلقها إزاء الأثر التراكمي للإجراءات الحكومية التي تستهدف الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية والتي يمكن أن تكون تمييزية.

ففي تشرين الأول/أكتوبر 2023، وافق البرلمان الأوكراني في قراءته الأولى على مجموعة من مشاريع التعديلات لقانون المنظمات الدينية. ومن شأن تلك التعديلات أن تنشئ إجراء لحل "المنظمات الدينية المرتبطة بدوائر نفوذ، تقع إدارتها في بلد ينفذ عدوانا مسلحا ضد أوكرانيا". ويجري الآن النظر في مشروع القانون في لجنة تمهيدا لقراءة ثانية. ونحث المشرعين على النظر بعناية في المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والسوابق القضائية ذات الصلة للجنة المعنية بحقوق الإنسان. ولا يسمح القانون الدولي بفرض قيود على حرية المجاهرة بالدين إلا إذا كان منصوصا عليها في القانون وكانت ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية. وينبغي تفسير ذلك تفسيرا ضيقا ويجب أن تكون القيود المفروضة تتعلق مباشرة بالغرض المحدد الذي تستند إليه وأن تكون متناسبة معه.

وكخطوة تالية، نحث المشرعين على تحديد الهدف المشروع المحدد للقيود المقترحة بوضوح وضمان ضرورتها وتناسبها وتنقيح النص وفقا لذلك. وأدعو المشرعين الأوكرانيين إلى الاستفادة من تحليل الخبراء الذي أجرته الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى – كما فعلوا بالنسبة لقوانين أخرى – لتقييم ما إذا كانت الوسائل المقترحة محددة بوضوح وما إذا كانت أقل الوسائل الممكنة تدخلا لتحقيق الهدف المحدد، وما إذا كانت التعديلات المقترحة تمتثل للمعايير القانونية الدولية.

ويساور المفوضية أيضا قلق بالغ إزاء حرية الدين في الأراضي الأوكرانية التي يحتلها الاتحاد الروسي. إن القانون الدولي الإنساني يلزم السلطة القائمة بالاحتلال باحترام القوانين السارية في البلد. بيد أن الاتحاد الروسي يطبق قوانينه الخاصة في الأراضي المحتلة، مما أدى إلى فرض قيود على الأقليات الدينية.

كما وثقت التقارير السابقة لبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا حالات اختفاء قسري واحتجاز تعسفي وتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والترحيل غير القانوني ارتكبتها القوات المسلحة الروسية بحق رجال الدين وأفراد الطوائف المسيحية اليونانية الكاثوليكية والإنجيلية الأوكرانية في مناطق زابوريجيا وخيرسون وخاركيف.

وفي شبه جزيرة القرم، حاكمت السلطات الروسية أعضاء من "شهود يهوه" و "حزب التحرير" – وهما منظمتان محظورتان في الاتحاد الروسي، ولكنهما غير محظورتين في أوكرانيا – وحكمت عليهم في بعض الأحيان بالسجن لفترات طويلة. ومنذ شباط/فبراير 2022، وثقنا محاكمة تسعة أعضاء من شهود يهوه. وفي الآونة الأخيرة، في 24 آب/أغسطس 2023، بعد تفتيش المنازل، اعتقل

جهاز الأمن الاتحادي في الاتحاد الروسي ستة رجال من تتار القرم بسبب عضويتهم المزعومة في حزب التحرير. وبعد 24 شباط/فبراير 2022، اعتقلت السلطات الروسية 18 رجلا من تتار القرم في شبه جزيرة القرم للاشتباه في تورطهم مع حزب التحرير. ومن المحتمل أن يواجهوا أحكاما بالسجن لفترات طويلة.

ورأينا أيضا أن سلطات الاحتلال قد اتخذت إجراءات ضد كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية. في سيمفيروبول، طردت سلطات الاحتلال كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية من الكاتدرائية، وحرمت أبناء الرعية من آخر مكان عبادة لهم في المدينة.

وقد أبلغت بعثتنا لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا عن حالات فردية من الاحتجاز التعسفي وتعذيب رجال الدين في الأراضي المحتلة.

وفي الشهر الماضي، تم الإبلاغ عن الاحتجاز التعسفي الموثق لاثنين من كهنة كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية في منطقة دونيتسك المحتلة. واتهما بالسلوك المتطرف والمعادي لروسيا بسبب إعرابهما علنا عن دعم السلطات الأوكرانية.

وتضمن التقرير الدوري الأخير لبعثة رصد حقوق الإنسان، الذي صدر في تشرين الأول/أكتوبر، الاحتجاز التعسفي لاثنين من رجال الدين الأرثوذكس في الأراضي المحتلة، أفيد بتعرض أحدهما للتعذيب.

وفي أيار/مايو من هذا العام، أطلق سراح كاهن مؤيد لأوكرانيا من إقليم خيرسون بعد أن أمضى 262 يوما رهن الاحتجاز، حيث أفادت تقارير بأنه تعرض للتعذيب. ولم توجه إليه أي تهم رسمية قط، لكنه ذكر أنه استجوب مرارا وتكرارا حول سبب قيامه بإقامة القداس باللغة الأوكرانية والدعاء للقوات الأوكرانية.

وتتماشى حالات التعذيب المزعومة لرجال الدين هذه مع نمط من التعذيب الواسع النطاق للمحتجزين المدنيين، كما ذكرت تقارير علنية لبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا.

وتزايدت المخاوف بشأن التمتع بحرية الدين في أوكرانيا، بما في ذلك في الأراضي المحتلة، منذ شباط/فبراير 2022. إن استعادة السلام واحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي أمر ملح. وبينما تستمر الحرب والاحتلال، ندعو جميع الأطراف إلى ضمان تمتع جميع الناس في أوكرانيا بالحرية الكاملة في إظهار وممارسة دينهم أو معتقدهم، بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة براندز كيريس على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد كيبشيدزي.

**السيد كيبشيدزي** (*تكلم بالروسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتكلم في هذه القاعة. لقد أنشئت الأمم المتحدة كمؤسسة من واجبها تعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحرية الدينية. على مر قرون من التاريخ، بدأت البشرية تفهم أنه من المستحيل إجبار فرد بالقوة على الاعتقاد بشيء مختلف عما يرغب هو نفسه في الإيمان به.

عانت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية لعقود من اضطهاد الملحدين. وقبل قرن، بعد ثورة أكتوبر، أصبح المؤمنون أعداء الدولة. تعرضوا للاضطهاد بسبب إيمانهم؛ وتم الاستيلاء على الكنائس وتفجيرها؛ ودمرت ذاكرة التاريخ الديني. ولم نكن لنعتقد أبدا أن هذا التاريخ سيعيد نفسه في أوكرانيا اليوم، ولكن تحليل الحالة يقودنا إلى استنتاج مفاده أن سلطات ذلك البلد قد حددت الإبادة الكاملة للكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية هدفا لها – الطائفة الدينية التي ينتمي إليها غالبية الأوكرانيين.

تم تعميد الروس والأوكرانيين والبيلاروسيين قبل أكثر من 000 1 سنة، في عام 988، كشعب واحد. هذه حقيقة تاريخية تعترف بها الشخصيات العامة والعلماء في جميع أنحاء العالم. لذلك من الطبيعي أن ننتمي إلى كنيسة واحدة، ونكرم نفس القديسين ونحافظ على نفس التراث الروحي. ولا علاقة لذلك الواقع بالسياسات المؤقتة، بما في ذلك النزاع الروسي الأوكراني الحالي – بل إنه تشكل على مدى قرون من دون أي صلة بالعلاقات التي نشأت بين الدول.

لكن الحكومة الأوكرانية الحالية، في تعد على مبدأ الحرية الدينية، قررت في عام 2018 إنشاء كنيسة جديدة تقوم على التخلي عن مباديء 1000 سنة من التاريخ. تم تقديم الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية الشرائعية الحالية على أنها عدو للدولة لرفضها التخلي عن هويتها. هؤلاء المصلون الذين لا يريدون التحول إلى الكنيسة الجديدة ينبغي، وفقا للسلطات الأوكرانية، حرمانهم من كنائسهم وأديرتهم. انظروا فحسب إلى طرد الرهبان مؤخرا من دير كييف بيشيرسك لافرا، وهو دير يمثل رمزا للعقيدة الأرثوذكسية على الصعيد الدولي.

وقد أكدت وكالات الأمم المتحدة والخبراء المستقلون انتهاكات حقوق المؤمنين في أوكرانيا. وقد ذكر ذلك على وجه الخصوص في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المؤرخ 4 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وشهد على ذلك أيضا الصحفي الأوكراني يان تاكسيور في البيان الذي أدلى به في جلسة لمجلس الأمن في 26 تموز/يوليه (انظر S/PV.9385). وفي أيلول/سبتمبر، تحدث المحامي الأمريكي بوب أمستردام بشكل مقنع عن اضطهاد المؤمنين الأوكرانيين في محادثة مع مقدم تلفزيوني شهير، تاكر كارلسون. كما أقر باحثون مسيحيون في أوروبا بانتهاكات للحرية الدينية، بمن فيهم الأستاذ في جامعة مونستر، توماس بريمر، الذي نشر تقريرا في 15 أيلول/سبتمبر رفض فيه نتائج ما يسمى بامتحان الخبراء الدينيين الذي تم إعداده في أوكرانيا لتبرير تصفية الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. في الواقع، تريد السلطات الأوكرانية حرمان الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية من حقوقها القانونية وتصفيتها.

وقد بعث رئيس الكنيسة الروسية، البطريرك كيريل، بطريرك موسكو وعموم روسيا، مرارا وتكرارا برسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة والأمينين العامين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا يقدم فيها أدلة على الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق المصلين في الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية.

وللأسف، لم نسمع سوى الصمت ردا على الرسائل. يبدو أن المجتمع الدولي غير مبال بالتدمير المخزي للكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، التي توحد عشرات الملايين من المؤمنين. وعلاوة على ذلك، فإن شهادات الشخصيات الدينية الروسية دفاعا عن أعضاء الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية تعتبرها أجهزة الاستخبارات الأوكرانية مجرد سبب آخر لاضطهادهم. لكننا لا نسمع، ومن المحزن أننا لن نسمع، أصوات المؤمنين في الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية في مجلس الأمن. إنهم يتعرضون للترهيب ويخشون الدفاع علنا عن حقوقهم لأنهم في هذه الحالة يواجهون أعمالا انتقامية على أراضي أوكرانيا. الاستثناء هو يان تاكسيور، الصحفي الأرثوذكسي الأوكراني، الذي تحدث هنا في الصيف، فقط لأنه تمكن من مغادرة أراضي أوكرانيا كجزء من تبادل للأسرى وبالتالي شعر بالأمان نسبيا.

إن الخطوة الأولى نحو استعادة السلام في أوكرانيا، في رأينا، هي إنهاء اضطهاد الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. إنني أناشد أعضاء مجلس الأمن تنحية الخلافات السياسية جانبا لحماية المصلين العاديين من قمع غير مسبوق. لا ينبغي أن يصبح رجال الدين والعلمانيون والرهبان والأساقفة أوراق مساومة في السياسة العالمية. إذا فشل أعضاء مجلس الأمن في اتخاذ تدابير متسقة لاستعادة حقوق المؤمنين في أوكرانيا، فستستمر التجاوزات ضد عقيدة الناس.

اسمحوا لي أن أذكر أنه في عامي 2022 و 2023، بدأت 70 دعوى جنائية ضد أعضاء من رجال الدين في الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، تحت ولاية المطران أونوفري، 16 منها استهدفت مطارنة. وكل هذه القضايا ذات دوافع سياسية. ووجهت اتهامات إلى 26 من الأساقفة ورجال الدين وصدرت أحكام قضائية بحق 19 منهم. وفي يوم من الأيام سيتم نشر كتاب عن ضحايا الإرهاب المناهض للكنيسة الذي نُفذ ضد رجال الدين في الكنيسة الأوكرانية، لكن هذه القائمة تبدأ اليوم. ويتم تأييد القضايا الجنائية ضد كبار الزعماء الدينيين الأوكرانيين علنا من قبل بطريرك القسطنطينية بارثولوميو الأول، الذي ينتقم منهم لعدم رغبتهم في الانضمام إلى الهيكل الديني الجديد الذي أنشأته السلطات الأوكرانية، وهو ما يسمى بكنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية، وهو انشقاق من حيث القانون الكنسي.

لقد اعتدنا على السماع عن الحياد الديني للدول في العالم الغربي. ومع ذلك، على المستوى الدولي، نحن نرى العكس. ففي شباط/فبراير، زار رئيس الولايات المتحدة جو بايدن كييف والتقى برئيس الطائفة الكنسية المنشقة، التي أنشأتها السلطات، وهي بالمناسبة المستفيدة من كل الاضطهاد الذي تتعرض له الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، حيث نُقلت جميع الكنائس والأديرة التي استولت عليها الدولة بشكل غير قانوني بالفعل، أو سيتم نقلها، إلى كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية – وهي الطائفة التي شرفها رئيس الولايات المتحدة بحضوره الرفيع. ويبعث ذلك برسالة مفادها أن الإدارة الحالية لرئيس الولايات المتحدة تدعم ما يسمى بالطائفة الدينية القويمة، وأن الطائفة الدينية غير القويمة يمكن التعامل معها كما تشاء الدولة. وهذا يتناقض تماما مع الآراء التي تبناها المستوطنون الأوائل الذين قاموا بالرحلة إلى أمريكا على متن السفينة مايفلاور، والذين كانوا يعتبرون أيضا طائفة دينية غير قويمة في إنكلترا في القرن السابع عشر.

وعندما استعرضنا محضر الجلسة السابقة بشأن مسألة حماية حقوق المصلين في أوكرانيا (انظر S/PV.9386)، رأينا محاولة منسقة لتبرير اضطهاد المؤمنين بسبب نزاع مسلح. وتلك المحاولة غير أخلاقية: فقمع المصلين لا يمكن تبريره بظروف الأعمال العدائية المسلحة. إن تاريخ البشرية حافل بالحروب، ولكن حتى في ظل تلك الظروف يمكن، بل ويجب على جميع أطراف النزاع، الدفاع عن الحرية.

في 5 كانون الثاني/يناير، وجه رئيس الكنيسة الروسية، البطريرك كيريل، بطريرك موسكو وعموم روسيا، دعوة إلى أطراف النزاع لوقف إطلاق النار وإقامة هدنة في عيد الميلاد، في 7 كانون الثاني/يناير، حتى يتمكن الناس من كلا الجانبين من الاحتفال بالعيد المسيحي العظيم. وأيد الجانب الروسي تلك المبادرة، لكن الجانب الأوكراني رفض رفضا قاطعا فكرة وقف إطلاق النار، رغمن أن تقليد فترات الهدنة في عيد الميلاد له جذور عميقة في التاريخ الأوروبي.

لقد اعتادت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية على أن تنظر وسائل الإعلام الأوكرانية التابعة للدولة والقريبة منها إلى أي من شهاداتنا في الدفاع عن حقوق المصلين في أوكرانيا كدليل على ذنب الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. إنها تعتقد أنه إذا كانت روسيا وأوكرانيا في حالة نزاع، فقد تم منح تفويض مطلق للتدمير المخزي لكل ما يتعلق بالتاريخ الروحي المجتمعي للشعب الروسي الأوكراني، وأول من يتم تدميره هم المصلون الأوكرانيون. ومع ذلك، فإننا نرى أن هذا منطق شائن تماما. فعلى مر التاريخ، عانى العالم من عدد من الحروب، ولكن إذا دمرت الدول المعادية في كل حرب روابطها الثقافية والتاريخية التي أقيمت على مدى قرون، فإنها ستغرق في هاوية الهمجية. يجب أن يمثل الإيمان حيزا من السكينة، وقد كان الكهنة جزءا من الجيوش على مر قرون من التاريخ الأوروبي ليس لإثارة الكراهية، ولكن لكفالة وجود مكان ما للرحمة من أجل الأسرى والمدنيين والعزل وسط كل ما تسببه الحرب من معاناة.

ومرة أخرى، أحث أعضاء مجلس الأمن الموقرين على التخلي عن الخلافات السياسية، واعتماد تدابير فعالة وفورية لحماية حقوق المصلين في أوكرانيا من أجل احترام مبدأ الحرية الدينية. واسمحوا لي بأن أشير إلى أن قيمة الاختيار الديني اعترفت بها الحضارة الأوروبية منذ عهد سلام وستفاليا. واليوم، في القرن الحادي والعشرين، هل نحن حقا غير قادرين على حماية كنيسة من الاضطهاد لأننا نسترشد فقط بالطموحات السياسية؟

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد كيبشيدزي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد نبينزيا** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): عقدنا اليوم، مرة أخرى، جلسة لمجلس الأمن لاسترعاء انتباه المجتمع الدولي إلى الاضطهاد الخبيث للأرثوذكسية الشرائعية في أوكرانيا، والذي يتكشف أمام أعيننا. ونحن ممتنون لمشاركة الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان، السيدة إيلزي براندز كيريس، ونائب رئيس قسم المجمع الكنسي للعلاقات الكنسية مع المجتمع ووسائل الإعلام في بطريركية موسكو، السيد فاختانغ كيبشيدزي، في جلسة اليوم.

في البداية، نود أن نؤكد أن الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية لم تطلب عقد جلسة اليوم، ولم تأذن لنا بالتكلم باسمها. كما أن فرادى رجال الدين أو أتباع الكنيسة لم يفعلوا ذلك. ونحن نقول هذا حتى لا تتخذ أجهزة إنفاذ القانون الأوكرانية من جلسة اليوم ذريعة للقيام بأعمال انتقامية ضد أشخاص وكنائس هم بالفعل رهائن لها.

قبل تسعة أشهر، في 17 كانون الثاني/يناير، خلال الجلسة الأولى التي عقدتها روسيا بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9245)، أعربت السيدة براندز كيريس عن قلقها إزاء قيام البرلمان الأوكراني باستحداث تشريع يمكن بموجبه حظر الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. وفي تلك المرحلة، أشارت بحق إلى أن هذا الاعتماد يمكن أن يقوض الحق في حرية الدين والضمير والمعتقد المنصوص عليه في المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. واليوم، لم تجد السيدة براندز كيريس الكلمات التي تدين مشروع القانون هذا، الذي ينظر فيه حاليا البرلمان الأوكراني لحظر كنيسة أرثوذكسية قديمة متقيدة بالشرائع الكنسية. وبدلا من دق ناقوس الخطر والمطالبة بإلغاء مشروع القانون، فقد قرأت اليوم محاضرة حول أفضل السبل لصياغته حتى لا يبدو مروعا تماما. وعلاوة على ذلك، لم تتمكن من قول كلمة واحدة لإدانة استخدام أجهزة إنفاذ القانون في كييف لاضطهاد رجال الدين الذين يحظون بالاحترام.

وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد البرلمان الأوكراني، في القراءة الأولى، مشروع القانون رقم 8371 الذي أدخل تغييرات على بعض القوانين في أوكرانيا بشأن أنشطة المنظمات الدينية في أوكرانيا، والغرض الوحيد منه هو الحظر الكامل لأنشطة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. ومن شأن مشروع القانون المذكور آنفا، في حالة اعتماده، أن يحظر قانونا نشاط أي منظمة دينية أوكرانية "مرتبطة بمراكز نفوذ في روسيا" – هكذا تمت صياغته. وعلاوة على ذلك، فإن واضعي مشروع القانون الحالي يذكرون المنظمة الدينية المحددة التي يفكرون فيها، وهي الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. إن إجراءات تحديد هذا الارتباط مُصممة خصيصا لخدمة هذا الغرض: لا توجد معايير واضحة، ويترك الخيار لتقدير جهاز الدولة في أوكرانيا لحرية الضمير والدين، الذي يرأسه المناضل المعروف ضد الأرثوذكسية فيكتور يلينسكي. وبتلك الطريقة، سيصبح مشروع القانون، إذا اعتُمد، خطوة عملية نحو تدمير كنيسة قديمة تضم الملايين من أبناء الرعية. وحتى خلال الحرب الوطنية العظمى، لم يذهب المحتلون الفاشيون الألمان إلى ذلك الحد، لكن نظام كييف الحالي فعل ذلك.

إن الرئيس زيلينسكي، الذي بدأ حياته المهنية كممثل كوميدي واستعراضي وعد بإحلال السلام في دونباس، ولكنه بدلا من ذلك أطلق العنان لموجة جديدة من التصعيد أدت إلى هذا النزاع. واليوم، يبدو أنه قرر تقاسم المصير السيئ السمعة للمضطهدين الرومان المعروفين للمسيحيين – الأباطرة كلوديوس ونيرو وتراجان ودقلديانوس. وتحت قيادته، اعتُمدت باستمرار تدابير – من إنفاذ قوانين تشريعية وقوانين زائفة إلى مستوى وسائل الإعلام، بهدف القضاء على الأرثوذكسية الشرائعية في أوكرانيا. وما ينقص هو الكولوسيوم، المدرج الروماني، مع تشويه وبتر أعضاء المسيحيين على الملأ. غير أننظام كييف يمضي في ذلك الاتجاه بثقة، وهذا ليس مجرد عبارات مجازية. ففي عصرنا، في 2 أيار/مايو 2014 في أوديسا، أمام أعين العالم بأسره، أحرق حشد متحمس من القوميين الأوكرانيين المشاركين في الاحتجاج السلمي ضد أحداث "الميدان" أحياء والذين كانوا محتجزين في مبنى النقابات العمالية. ولن ننسى أبدا تلك الجريمة. لقد أطلقت حملة تضليل واسعة النطاق لتشويه سمعة رجال الدين في عيون الرعية، لإيجاد صورة أتباع العدو.

كل يوم، توجه الشرطة الأوكرانية وجهاز الأمن في أوكرانيا، وكذلك الصحفيون، اتهامات لا أساس لها في الفضاء المعلوماتي بأن أسلحة ما يسمى المعتدي وذخائره ومؤنه تخزَّن في الكنائس. إن الغرض من الأخبار المزيفة وخطاب الكراهية حول ما يسمى بالمخربين من رجال الدين، التي تنتشر على الشبكات الاجتماعية واضح – يحاول نظام كييف تبرير تطهير الحيزالديني في البلد وإطلاق أيدي المتطرفين من جميع الأطياف لارتكاب العنف والخروج على القانون.

منذ عام 2019، جرى الاستلاء على الكنائس التابعة للكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، وجرت تصفية أتباعها قسريا وبصورة غير قانونية تحت ستار حالات التحول الطوعية المزعومة إلى عقائد أخرى. في الوقت نفسه، كما نرى من مقاطع الفيديو على الشبكات الاجتماعية لأبناء الرعية الأرثوذكسية الأوكرانية، فإن الكنائس التي جرى الاستلاء عليها إما مغلقة أو خاوية لأن نظام كييف يفتقر إلى العدد اللازم من المنشقين المستعدين لخدمته، وليس لديه العدد اللازم من المصلين المستعدين لتحمل هذا التجديف. ومن الأمثلة الصارخة على هذه الممارسة طرد رهبان دير كييف بيشيرسك لافرا، وهو أقدم دير على أراضي أوكرانيا الحديثة ورمز للأرثوذكسية الكنسية.

إن قيام وزارة الثقافة والسياسة الإعلامية الأوكرانية في وقت مبكر بإنهاء اتفاق الإيجار الطويل الأجل مع الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية مذكور حتى في تقارير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي تتبع نهجا متواضعا إزاء هذه المسألة، وتخشى على ما يبدو أن تفقد حظوتها لدى كييف ورعاتها الغربيين. وأذكر المجلس بأن محاولات طرد الرهبان من دير لافرا تجري منذ بداية هذا العام. وكان الوجود المستمر للسلطات الأوكرانية على أراضي الدير مشروطا بنقل رجال الدين إلى منظمة تسمى كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية، التي أنشئت أساسا عملا بقرار من الرئيس السابق بوروشينكو. وبعبارة أخرى، تستخدم الدولة الابتزاز لإجبار الرهبان على تغيير انتمائهم الكنسي أو، بصراحة، الانضمام إلى صفوف المنشقين.

لقد قرر الإخوة، بقيادة المطران بافيل اتخاذ موقف. بسبب هذا الإبداء الوقح للانشقاق، اعتقل ما يسمى بنظام زيلينسكي الديمقراطي، الذي يطمح إلى أن يصبح جزءا من العالم المتحضر، زعيم الدير المسن، الذي أطلق سراحه بكفالة تبلغ قيمتها حوالي مليون دولار. ولا تزال القضية الجنائية المرفوعة ضده جارية.

اليوم، تحاول قيادة محمية كييف بيشيرسك لافرا، التي تعمل بناء على طلب زيلينسكي، طرد سكان الدير برفضها تشغيل التدفئة في المباني.

في الوقت نفسه، يجري إغلاق مباني دير كييف بيشيرسك لافرا وتسليمها تدريجيا إلى المنشقين. وتخضع أماكن العبادة وغيرها من مرافق الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية باستمرار للتفتيش من قبل السلطات الأوكرانية. ويجري توجيهإشعارات لرجال الدين بالاشتباه في ارتكابهم جرائم، ويتم اعتقالهم. إن أنشطة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية محظورة على مستوى المجالس المحلية والإقليمية، على الرغم من حقيقة أن هذا الحظر خارج سلطتها. وهذه ليست وجهات نظرنا بشأن هذه المسألة، بل هي البيانات التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، قررت لجنة تابعة لوزارة الثقافة في أوكرانيا في 14 تشرين الثاني/نوفمبر نقل ملكية ديري سيدة السماء والثالوث في يليتس، بالإضافة إلى كاتدرائية التجلي وكنيستي بياتنيتسكا والقديسة كاثرين في تشرنيهيف، بعد أن تم الاستيلاء عليها فعليا من الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. وقد أغلقت أبوابها كلها أمام المصلين منذ بداية عمل اللجنة بحجة الحاجة إلى التفتيش. وحُظر الوصول إلى المواقع المذكورة من جانب أشخاص يرتدون زيا مموها.

وفي كانون الثاني/يناير، قالت السيدة ايلزي إيلزي براندز كيريس إنها على علم بثلاث حالات اضطهاد لرجال الدين في أوكرانيا (انظر S/PV.9245). أما الإحصاءات التي أطلعتنا عليها اليوم لا تتطابق مع إحصاءاتنا. فبعد أقل من عام، تجاوز عدد هذه الحالات 200 حالة. وفي الأشهر الستة الماضية وحدها، وثقت المفوضية 10 حالات عنف بدني وست حالات تهديد نتيجة للنزاعات فيما بين المصلين من مختلف الطوائف المسيحية الأرثوذكسية. وهذا ما تسميه مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان طرد أبناء الرعية والكهنة الكنسيين من كنائسهم. هذا ليس سوى غيض من فيض، مقارنة بالوقائع الحقيقية.

فعلى سبيل المثال، في 28 آذار/مارس في إيفانو فرانكوفسك، استخدم المجرمون الغاز المسيل للدموع في موقع للكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية حيث تجمع رجال الدين والمصلون. وأصيب عدة أشخاص

بجروح ونقل أحد رجال الدين إلى المستشفى. وعلى الرغم من أن ضباط الشرطة كانوا على بعد خطوات من مكان الحادث، فإنهم لم يفرقوا المجرمين ولم يمنعوا العنف. هناك حالة معروفة لامرأة أجهضت نتيجة لهجوم بالغاز المسيل للدموع. وبالمناسبة، يرد ذلك أيضا في تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وفي 13 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت محكمة مقاطعة تشيركاسي في سوسنوفسكي جلسة استماع أخرى بشأن المطران تيودوسيوسي، مطران مقاطعتي تشيركاسي وكانيف بتهم كاذبة. وفي وقت سابق، في 2 تشرين الثاني/نوفمبر، مددت المحكمة إقامته الجبرية، المفروضة منذ شباط/فبراير، لمدة شهرين آخرين. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، أرسل رجال الدين والمصلون في أبرشية تشيركاسي نداء إلى زيلينسكي يطالبون بإنهاء الملاحقة الجنائية للمطران.

وفي 19 أيار/مايو، تلقى ميخائيل جار، المعروف أيضا باسم مطران لونجين، الكاهن السابق لدير الصعود المقدس التابع للكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، الذي أعفي من منصبه في نهاية أيلول/سبتمبر، إعلانا بقضية جنائية رفعت ضده بتهمة التحريض على الكراهية الدينية. وفي 11 أيلول/سبتمبر، قدمت مواد التحقيق إلى المحكمة.

وفي الوقت نفسه، لم يراع أحد أن المطران، من بين أمور أخرى، هو أيضا مؤسس ورئيس دار للأيتام في مولنيتسا، في إقليم تشيرنيفتسي في أوكرانيا، حيث يعيش ما يقرب من 400 تلميذ صغير، وهو الوصي عليهم. يعاني العديد من الأطفال من أمراض خطيرة، وبعضهم معاق. وبعضهم مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية؛ والبعض الآخر يعاني من الشلل الدماغي. جميعهم بحاجة إلى رعاية خاصة ومستمرة يوفرها المطران والموظفون المعينون. وبعد أن بدأ جهاز الأمن الأوكراني في اضطهاده، أطلقت الطائفة الأرثوذكسية وأبناء الرعية جرس إنذار أنه – في حالة اعتقال ميخائيل جار، سيواجه هؤلاء الأطفال خطر التخلي عنهم.

بالمناسبة، فإن المطران لونجين روماني، شأنه شأن معظم المقيمين والأطفال في الدير. وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر، وقع زيلينسكي قانونا بشأن دعم حقوق الأقليات القومية. وتبين تلك الحالة بوضوح كيفية حماية حقوق الأقليات القومية في أوكرانيا.

وقد لفتت روسيا انتباه المجلس مرارا وتكرارا إلى حملة كييف لتدمير الأرثوذكسية الكنسية في أوكرانيا. وقد أثرنا تلك المسألة خلال جلستي المجلس المعقودتين في 17 كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9245) و 26 تموز/يوليه (انظر S/PV.9385). وفي 12 أيار/مايو، وبمبادرة منا، عقد المجلس اجتماعا بصيغة آريا بشأن موضوع "حالة حرية الدين والمعتقد في أوكرانيا: اضطهاد الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية".

بيد أن الأعضاء الغربيين في المجلس ما زالوا يتغاضون عن هذه الحالة. إذ لا يُسمح لهم بانتقاد زيلينسكي. وإلا فقد يطرح السؤال بخصوص مَن تحديدا يوردون الأسلحة ولأي غرض. وفي نهاية المطاف، فإن الغرب يرعى زيلينسكي ونظامه بالكامل ولا يمكنهما اتخاذ خطوة واحدة بدون تعليماته. ومن غير المحتمل أن يجرؤ أي من زملائنا اليوم على توجيه أي عتاب للديكتاتور الأوكراني.

لحسن الحظ، لا تزال أصوات العقل مسموعة في جميع أنحاء العالم. وقد سبق أن أشير اليوم إلى مقابلة المعلق السياسي تاكر كارلسون. لقد انتقد مرارا وتكرارا تصرفات السلطات الأوكرانية ضد الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. وقد رد على الفور بعد أحداث كانون الأول/ديسمبر 2022، عندما بدأت أجهزة الأمن الأوكرانية شن غارات جماعية على الأديرة والكنائس، مشيرا إلى أنه لا يوجد مبرر لهذه الأعمال. وآمل أن تكون الفرصة قد أتيحت لأعضاء المجلس لمشاهدة مقابلته مع المحامي روبرت أمستردام، الذي يحمي حاليا الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية من اضطهاد الدولة. وقد نُشرت المقابلة على الإنترنت في 27 تشرين الأول/أكتوبر. وشاهد هذا البث أكثر من 103 ملايين شخص في الأيام الخمسة الأولى فقط. وذلك دليل ممتاز على اهتمام الناس الحقيقي بهذا الموضوع الذي تحاول وسائل الإعلام الغربية تجاهله. ووفقا لمقدم البرنامج، فإن الحظر المفروض على العقائد الدينية لا يتناسب مع قيم السلطات الليبرالية. وعلاوة على ذلك، فقد وصف حقيقة أنه لم يكن المسيحيون وحدهم الذين لم يقفوا في وجه الحكومة الأوكرانية، بل زعماء جميع الأديان أيضا، بأنه أمر مخجل.

إن أعضاء المجلس الذين يحاضروننا عن شرعية الأنشطة التي تضطلع بها سلطات كييف لا يفهمون عمق المأساة التي تتكشف. ويرجع ذلك جزئيا إلى اعتبارات سياسية والدعم غير المشروط لنظام كييف، كما يعزى جزء منه إلى نقص المعرفة أو عدم إدراك جسامة ما يجري. وبالنسبة للكثيرين هنا، فإن الأمر ليس سوى نزاع بين هيكلين دينيين يحملان كلمة "أرثوذكسية" في اسميهما – الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية وكنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية. وتحظى إحدى هاتين الكنيستين بدعم السلطات باعتبارها "وطنية" – وهي كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية. أما الأخرى – الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية – فهي مضطهدة باعتبارها هيكلا "عميلا" تابعا لموسكو، وتلك كذبة. والواقع أن هذه محاولة لإعادة تشكيل عقلية عشرات الملايين من الأوكرانيين الذين يعتبرون الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية كنيستهم الأصلية القديمة الحقيقية والشرعية – الكنيسة التي مارسوا فيها شعائرهم لقرون. إن زيلينسكي وزمرته يكدسون الجمر المشتعل على رؤوسهم ويثيرون الكراهية الدينية ويسعون جاهدين لتدمير النسيج الاجتماعي للمجتمع الأوكراني، الذي يعلنون أنهم يدعمونه. إن من يدعمون المضطهدين الجدد للمسيحيين في أوكرانيا – زيلينسكي ونظامه – صاروا متواطئين في جريمة القرن الحادي والعشرين المروعة، وهي محاولة تدمير الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية الملتزمة بالقانون الكنسي. وإنهاء تلك الجريمة هو واجبنا المشترك.

**السيد ياماناكا** (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة براندز كيريس ومقدم الإحاطة الآخر على إحاطتيهما.

إن حرية الدين أو المعتقد مبدأ عالمي لا غنى عنه يتشاطره المجتمع العالمي. وقد شهدنا في السنوات الأخيرة انتهاكات جسيمة لا حصر لها لحقوق الإنسان تقوض أساس حياة الناس والمجتمعات ككل. ونحن على استعداد دائم لمعالجة مسائل حقوق الإنسان التي تؤثر في السلام والأمن الدوليين.

وتحاول روسيا توظيف سرديات لتصور نفسها في عداد حماة الحرية الدينية. ومع ذلك، يجب ألا ننسى أبدا عندما يتعلق الأمر بالحرية الدينية أن روسيا ألحقت أضرارا جسيمة بالمنشآت الدينية في أوكرانيا. وندين بشدة الهجمات التي تشنها روسيا على المواقع الدينية في أوكرانيا، التي يُفترض أنها محمية. ووفقا لليونسكو، فقد تضرر 327 موقعا ثقافيا، بما في ذلك 124 موقعا دينيا، منذ شباط/فبراير 2022 عندما بدأت روسيا عدوانها على أوكرانيا. وستطول تلك القائمة المأساوية أكثر فأكثر إلى أن توقف روسيا غزوها لأوكرانيا. فمن دون السلام والاستقرار، ستُقوض حرية الدين.

وأود أن أكرر بأقوى العبارات الممكنة أنه يجب على روسيا أن تسحب جميع قواتها وعتادها العسكري من أوكرانيا وأن تحترم استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

**السيد هاوري** (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان، السيدة إيلزي براندز كيريس، على إحاطتها، وقد أحطتُ علما بملاحظات السيد كيبشيدزي.

إن العمل الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يكتسي أهمية حاسمة ويحظى بدعم سويسرا الكامل. وأعمال التوثيق التي تقوم بها بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا ضرورية لمنع ارتكاب الانتهاكات وتعزيز سيادة القانون وكفالة تحقيق المساءلة.

وتولي سويسرا أهمية كبيرة لحرية الدين والمعتقد. وقد أكدنا في عدة مناسبات الالتزامات الناشئة عن القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويجب أن يكون بوسع الجميع، رجالا ونساء، ممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحرية الدين من دون تمييز. وتشدد سويسرا على أهمية الصلة بين حقوق الإنسان والسلام والأمن. وندعو جميع الحكومات إلى احترام التزاماتها حتى يتسنى لكل فرد أن يتمتع بحقوقه وحرياته الأساسية. ويجب أن تكون أي تدابير مقيدة لحق المرء في المجاهرة بدينه أو معتقداته منصوص عليها قانونا، كما يجب أن تخدم مصلحة عامة مشروعة وأن تكون ضرورية ومتناسبة.

ولا يستطيع أحد أن يبرر العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا الذي تسبب على مدى أكثر من 20 شهرا في معاناة لا حد تتجاوز كثيرا ساحة المعركة. ومرة أخرى، تشهد الإحاطة التي قدمتها الأمينة العامة المساعدة على خطورة وحجم الأضرار التي لحقت بالمدنيين منذ

بدء العدوان العسكري الروسي. وندين الضربات الجوية المتكررة التي تشنها روسيا والتي لا تتسبب في خسائر فادحة في الأرواح فحسب، بل ودمار مادي كبير، بما في ذلك ما يلحق بالمواقع والأعيان الدينية. ونذكّر بالحماية المكفولة لدور العبادة والممارسات الدينية بموجب القانون الدولي الإنساني. وتكرر سويسرا الإعراب عن قلقها البالغ إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، لا سيما ما يُرتكب منها في الأراضي الأوكرانية التي تحتلها روسيا. وسعيا إلى تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم، ندعو روسيا مرة أخرى إلى أن توقف على الفور عدوانها العسكري على أوكرانيا.

وتظل سويسرا ملتزمة التزاما كاملا بدعم ما يُبذل من جهود جادة من أجل تعزيز السلام، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وندعو المؤسسات الدينية وكبار رجال الدين إلى الالتزام أيضا بتعزيز التعايش السلمي والمصالحة.

**السيد فرناندير** (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر مقدمي الإحاطتين على أفكارهما الثاقبة بشأن هذه المسألة الهامة.

إن حرية الدين والعبادة، بما في ذلك الحق في عدم اعتناق أي دين، حق أساسي من حقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي أمر حاسم الأهمية لصون السلام والأمن ومن المنتظر أن يقدم الأمين العام إحاطة شفوية بشأن الموضوع إلى مجلس الأمن في العام المقبل.

وتثمن موزامبيق، بوصفها أمة متنوعة تضم أعراقا وأديانا متعددة، هذه المبادئ عاليا. ولذلك، نرى أن التهديدات التي تواجه الحرية الدينية إشكالية بطابعها، كما أنها قد تشكّل محفزات للنزاع تحت أي ظرف من الظروف. وعليه، فإننا نشعر بالقلق إزاء التعدي على الحرية الدينية، لا سيما داخل الكنيسة الأرثوذكسية، بسبب النزاع الروسي الأوكراني. وهو أمر مثير للقلق بشكل خاص لأنه يزيد من التوترات ويثير الانقسامات داخل الطوائف. وتنطوي هذه الحالة على مخاطر التدخل في الشؤون الدينية وتؤكد ضرورة أن يتجنب الطرفان استخدام الدين أداة لتقييد حقوق ممارسة العبادة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يسفر استخدام معتقدات الناس لاستعدائهم عن تفاقم النزاعات القائمة وإشعال نزاعات جديدة. والنزاعات التاريخية والمستمرة التي تنطوي على عناصر دينية هي بمثابة تحذيرات شديدة من الضغائن والعداوات والانقسامات التي تولدها تلك النزاعات عبر الأجيال.

ونرى أن رجال الدين والزعماء الدينيين في كل من أوكرانيا وروسيا يمكن أن يكونوا دعاة مؤثرين لإبداء الرحمة والتوصل إلى حلول توفيقية وأن يسهموا في وقف الأعمال العدائية وتحقيق المصالحة في نهاية المطاف. ويمكن للزعماء الدينيين، من خلال مناصرة السلام والمصالحة، أن يضطلعوا بدور حاسم الأهمية في مد جسور التواصل وتعزيز التفاهم وتخفيف حدة التوترات، وبالتالي إشاعة ثقافة السلام. في الدول العلمانية، يضمن مبدأ العلمانية حياد الدولة في الشؤون الدينية، ويكفل المساواة في المعاملة لجميع الأديان والمعتقدات. وبالتالي، فإن الفصل بين الدين والدولة أمر حاسم للمعاملة العادلة وغير المتحيزة لجميع الجماعات الدينية ولتعزيز التسامح. وفي ذلك الصدد، من المهم تنمية التسامح من خلال الانخراط النشط مع التنوع واحترامه، والاعتراف بحق الآخرين في ممارسة عقيدتهم بحرية وبلا خوف. وفي ذلك السياق، نكرر نداءنا من أجل التسامح والاحترام المتبادل والتعاطف والتضامن والتعايش السلمي بين المؤمنين الأرثوذكس، وهي أمور أساسية للوحدة الوطنية في مجتمع متنوع مثل مجتمع أوكرانيا.

وأخيرا، نكرر التأكيد على أن وقف الأعمال العدائية والدخول في مفاوضات مباشرة بحسن نية هما أهم الخطوات التي يمكن اتخاذها نحو تهيئة الظروف لازدهار التسامح. إننا مدينون بذلك لسكان اليوم الذين طالت معاناتهم وللأجيال المقبلة.

**السيدة كومبا بامبو** (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الأمينة العامة المساعد لحقوق الإنسان ونائب رئيس إدارة السينودس للعلاقات الكنسية مع المجتمع ووسائط الإعلام في بطريركية موسكو على إحاطتيهما.

لقد تلقينا تقارير من أوكرانيا في الأسابيع القليلة الماضية عن قرارات تحظر جزءا من الكنيسة الأرثوذكسية. وهذه التطورات، التي

ترتبط بوضوح بالصدامات بين رجال الدين والشؤون السياسية، تزداد حدة مع حالة الجمود في الحرب، حيث يتعين على الكنائس اتخاذ قرارات في مجالات تتجاوز تلك التي تقوم على أساس صارم في الدين أو المعتقد. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أن حرية الدين أو المعتقد مكفولة بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد. ولذلك فإن الأطراف مطالبة بالامتثال لأحكام الصكوك الدولية، بما في ذلك في زمن الحرب.

ويدعو بلدي الأطراف إلى الامتناع عن اللجوء إلى الإجراءات الانفرادية التي تقلص الحيز الذي يمكن فيه التعبير عن الحريات الفردية، بما في ذلك حرية المعتقد أو تكوين الجمعيات أو الدين، وكذلك عن تأجيج الخوف والرفض والكراهية بين الطوائف. وما زلنا نعتقد أنه عندما يحين وقت إعادة البناء، فإن تحقيق السلام سينطوي بالضرورة على تحقيق السلام بين المجتمعات، بما في ذلك الطوائف الدينية. ولذلك، فإن الاستثمار في ذلك المسعى سيزيد من فرص الأطراف في تحقيق مستقبل أفضل وسلام دائم.

وفي الختام، أكرر دعوة بلدي الثابتة إلى وقف التصعيد وتخفيف حدة التوترات بغية تهيئة الظروف المؤاتية لإسكات البنادق. ويجب إيلاء الأولوية للدبلوماسية.

**السيد إيكرسلي** (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي إحاطاتنا، كما أشكر الوفد الروسي على عرض مسائل حقوق الإنسان على مجلس الأمن. ما فتئت المملكة المتحدة تؤمن بالصلة بين حقوق الإنسان ومسائل السلم والأمن، ويسرنا أنه يبدو الآن أن الوفد الروسي يتشاطر ذلك الرأي. إننا نتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن حقوق الإنسان في المجلس.

والمملكة المتحدة ملتزمة بالدفاع عن حرية الدين أو المعتقد للجميع في جميع أنحاء العالم. ونحن ندين أي اضطهاد على أساس الدين أو المعتقد. وتتشاطر أوكرانيا تلك القيم. فهي مجتمع تعددي ومتعدد الأديان، مع الحق في حرية الدين أو المعتقد المنصوص عليه في دستورها. وقد سعى مشرعوها للحصول على مشورة خبراء بشأن حرية الدين والمعتقد أثناء ردهم على التهديدات للأمن القومي الأوكراني. ولا تشاطر روسيا ذلك الالتزام. فالزعماء الدينيون من بين الأشخاص الذين استهدفتهم القوات الروسية وتعرضوا للتعذيب والاختفاء القسري. وتقوم السلطات الروسية بتفتيش المنازل والاعتقالات التعسفية لتتار القرم، متهمة إياهم بالتطرف والإرهاب عندما يمارسون عقيدتهم بشكل سلمي. وقد اتُّخِذَت إجراءات تأديبية بحق الكهنة الأرثوذكس الروس لتعبيرهم عن معارضتهم للغزو الروسي لأوكرانيا، أو حتى تم عزلهم لأنهم صلوا من أجل السلام بدلا من النصر، وأصيب أكثر من 100 موقع ديني بأضرار أو دمر منذ الغزو الروسي لأوكرانيا. ويشمل ذلك الدمار المدمر الذي لحق بكاتدرائية التجلي في يوليو/تموز، أكبر كنيسة أرثوذكسية في أوديسا، التي سبق أن دمرت في عهد ستالين في عام 1936. وقد رأى وزير خارجيتنا مدى الضرر بنفسه خلال زيارته لأوديسا أمس.

إن الوفد الروسي يقدم نفسه اليوم كمدافع عن العقيدة المسيحية الأرثوذكسية وقيمها، ولكن هل من المسيحية الطمع في أرض الجار وسرقتها؟ هل من المسيحية تعطيل الإمداد العالمي بالغذاء؟ هل من المسيحية قتل المدنيين؟ فالعقيدة الأرثوذكسية بالطبع لا تحث على هذه الأشياء. غير أنها تحث على الاعتراف بالخطايا والتوبة. إن أفضل طريقة لضمان تمتع الأوكرانيين بحريتهم في الدين والمعتقد، وجميع حقوقهم الإنسانية، هي أن تنهي روسيا حربها العدوانية وتسحب قواتها وتحترم سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

**السيدة سانشيس إسكييردو** (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر السيدة براندز كيريس، الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. كما أصغيت باهتمام إلى نائب رئيس قسم السينودس للعلاقات الكنسية مع المجتمع ووسائل الإعلام في بطريركية موسكو.

تعترف إكوادور بحرية الفكر والوجدان والدين وتدافع عنها بشكل لا لبس فيه، وفقا للمادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويساورنا القلق إزاء استخدام الدين لمفاقمة النزاع والعنف، بل وحتى لتبريرهما.

كما نأسف لأنه منذ بداية العدوان العسكري على أوكرانيا، تم تدمير ما لا يقل عن 142 موقعا دينيا، كما تحققت منه اليونسكو كجزء من تقييمها الأولي للأضرار التي لحقت بالمواقع الثقافية. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى المادة 53 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، التي تحظر الأعمال العدائية الموجهة ضد أماكن العبادة التي تشكل تراثا ثقافيا أو روحيا للشعوب.

وأخيرا، سنواصل الدفاع عن تعزيز الحوار والتسامح بين الأديان والثقافات في كل محفل. ونطلب من جميع الزعماء الدينيين في أوكرانيا وروسيا وحول العالم الدعوة إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة أي نوع من أنواع خطاب الكراهية وتعزيز إنهاء العنف، بما في ذلك الاحتلال العسكري.

**السيدة غات** (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): نحن أيضا نشكر الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان برانتس كيريس على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. ومما يؤسف له أن هذه الجلسة تمثل محاولة أخرى من جانب الاتحاد الروسي لصرف الانتباه عن المسألة الحقيقية، وهي عدوان روسيا على أوكرانيا. فبدلا من التركيز على تلك المسألة وغيرها من المسائل الملحة، يُستغل وقت مجلس الأمن مرة أخرى لنشر المعلومات المضللة والدعاية. في البداية، أود أن أعيد تأكيد التزام مالطة الثابت بضمان أن نتمكن جميعا، في كل مكان، من التمتع بحقوقنا الإنسانية، التي تشمل الحق في حرية الدين أو المعتقد. إننا نأخذ جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان مأخذ الجد.

ولنتذكر الحقائق. إن تصرفات روسيا تنتهك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وقد استشهدت عدة تقارير للأمم المتحدة بأدلة تبين أن السلطات الروسية مارست القتل العمد والتعذيب والعنف الجنسي وقصف الهياكل الأساسية المدنية وترحيل الأطفال إلى الاتحاد الروسي. وعلاوة على ذلك، خلفت الهجمات الروسية المستمرة على أوكرانيا أثارا واسعة من الدمار في جميع أنحاء البلد. فالأضرار التي لحقت بأكبر كنيسة أرثوذكسية في أوديسا من جراء هجوم صاروخي روسي في 23 تموز/يوليو مثال واضح على ذلك وتضاف إلى قائمة اليونسكو للتحقق من الأضرار التي لحقت بأكثر من 327 موقعا ثقافيا أو تاريخيا أو فنيا في أوكرانيا، بما في ذلك 124 مبنى دينيا. وتدين مالطة بشدة الهجمات على التراث الديني والثقافي. ونحث الاتحاد الروسي على الامتثال لالتزاماته بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وما زلنا ثابتين في موقفنا بأن الذين ارتكبوا جرائم يجب أن يحاسبوا.

في الختام، نحث الاتحاد الروسي مرة أخرى على أن يوقف عدوانه فورا وأن يسحب بالكامل جميع قواته ومعداته العسكرية دون قيد أو شرط من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

**السيد دو ريفيير** (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة براندز كيريس على إحاطتها.

تستخدم روسيا مرة أخرى مجلس الأمن كأداة لتنفيذ حملة تضليل. ومع ذلك، فإنها لن تنجح في تحويل الانتباه عن الحرب العدوانية غير المشروعة التي تشنها ضد أوكرانيا، ولن تجعلنا ننسى الانتهاكات التي لا حصر لها للقانون الدولي التي ترتكبها في ذلك الصدد.

في تشرين الأول/أكتوبر، أشارت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، في أحدث تقرير لها (A/78/540)، إلى أن السلطات الروسية ارتكبت انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وارتكبت جرائم في مناطق أوكرانيا التي تحتلها بشكل غير قانوني. واستهدفت روسيا، في هجمات عشوائية، المدنيين والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا، بما في ذلك المواقع الدينية. ووفقا لليونسكو، تضرر أكثر من 100 مبنى ديني منذ 24 شباط/فبراير 2022.

وفي تموز/يوليو، تسببت الضربات الروسية على أوديسا في إلحاق أضرار جسيمة بكاتدرائية التجلي ومنطقة وسط مدينة أوديسا التاريخية، التي اعتُرف بها كموقع للتراث العالمي في كانون الثاني/يناير. وتحث فرنسا روسيا على الامتثال للقرار 2347 (2017) الذي ينص على أن شن هجمات على المباني الدينية جريمة حرب. وتدوس روسيا، في الأراضي التي تحتلها بشكل غير قانوني مثل القرم، على حقوق تتار القرم والبروتستانت وأعضاء كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية، التي اعتُرف بها ككنيسة مستقلة في عام 2018.

وترحب فرنسا بالعمل الذي تقوم به المحاكم وآليات التحقيق الأوكرانية والدولية لتوثيق تلك الانتهاكات. ونؤكد من جديد دعمنا للتحقيقات التي تجريها المحاكم الأوكرانية والمحكمة الجنائية الدولية. كما أكرر التزام بلدي بحرية الدين والمعتقد وجميع الحقوق والحريات الأساسية الأخرى، التي يكفلها على وجه الخصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وستواصل فرنسا دعم أوكرانيا في دفاعها المشروع عن سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وندعو روسيا مرة أخرى إلى وقف عدوانها وسحب قواتها من أراضي أوكرانيا، كما أمرت محكمة العدل الدولية في 16 آذار/مارس 2022. وهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا. وهذا هو الأساس الوحيد الذي يمكن أن يقوم عليه السلام العادل والدائم في البلد.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة على إحاطتها اليوم. ونلاحظ أن الاتحاد الروسي دعا مسؤولا من بطريركية موسكو لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم عن حالة الحرية الدينية في دولة عضو أخرى. ونحيط علما أيضا بتغيير موقف روسيا فيما يتعلق بمناقشة مسألة حقوق الإنسان في مجلس الأمن.

تأخذ الولايات المتحدة على محمل الجد جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الدين أو المعتقد، ونتوقع من جميع الحكومات أن تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومع ذلك، فإن استخدام الكرملين الصريح للمجلس كمنصة لمعلوماته المضللة دليل آخر على عدم صدقه في مكافحة المسألة الحقيقية جدا المتمثلة في عدم احترام حرية الدين أو المعتقد في العديد من الأماكن على مستوى العالم. والأضرار الهائلة التي ألحقتها روسيا بالمواقع الدينية، بما في ذلك الكنائس الأرثوذكسية الأوكرانية التي تزعم أنها تدعمها، مقترنة بسجلها السيئ في مجال الحرية الدينية في الداخل، دلالة على مدى ضآلة تقديرها الفعلي للحرية الدينية.

ومن المثير للقلق أن روسيا تحاول تبرير فظائعها وغيرها من الانتهاكات من خلال تصوير حربها العدوانية على أنها حرب مقدسة بين الخير والشر، بالإضافة إلى الترويج للذريعة الزائفة المتعلقة باجتثاث النازية من أوكرانيا. ويجب علينا جميعا ألا ننخدع بهذا المظهر الكاذب وأن نركز على سياسة القمع الديني الموثقة جيدا والمنهجية في الأراضي الخاضعة للاحتلال الروسي. فمنذ غزو روسيا في عام 2014، شملت حربها العدوانية القمع الديني للمسلمين واليهود والأرثوذكس والكاثوليك والإنجيليين والجماعات الدينية الأخرى.

ونشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأن سلطات الاحتلال الروسية تواصل احتجاز الأفراد والاعتداء عليهم جسديا وتعذيبهم وسجنهم على أساس معتقداتهم أو انتماءاتهم الدينية ونعت الجماعات الدينية بالتطرف أو الإرهاب أو بصفات أخرى بغيضة بلا أساس. وأعرب الأسقف إيفان روسين من الكنيسة الإنجيلية الأوكرانية عن حزنه علنا على مقتل قساوسة كنيسته، مشيرا إلى أنه في المناطق التي تحتلها روسيا، اضطرت الكنيسة للعمل في الخفاء. وكان نداؤه بسيطا: من فضلكم اسمعوا صرختنا. ويجب علينا جميعا أن نسمعها. ويجب علينا جميعا أن نتجاهل ادعاءات روسيا المخادعة اليوم لنرى الحقائق الواردة في العديد من التقارير الموثقة جيدا، بما في ذلك كيف أن التفجيرات والضربات الصاروخية الروسية التي لا هوادة فيها أصابت دور العبادة وغيرها من المواقع الدينية. وفي مطلع هذا الشهر، ذكرت اليونسكو أنها تحققت من الأضرار التي لحقت بـ 124 موقعا دينيا في أوكرانيا، بالإضافة إلى مواقع ثقافية أخرى. وتقدر المنظمة الأوكرانية "مبادرة الاستجابة التراثية في حالات الطوارئ" أن العدد الإجمالي يقترب من 700 موقع.

وتفيد أنباء بأن سلطات الاحتلال الروسية تواصل استخدام أساليب مثل التعذيب والاعتقالات الجائرة والتهديد بالاغتصاب وغير ذلك من أشكال القمع ضد رجال الدين والأشخاص المتدينين. ونحن نقف متضامنين مع شعب أوكرانيا، بما في ذلك كل عضو في طوائفها الدينية المتنوعة، في كل ركن من أركان البلد، وكل من يقاوم ببطولة الغزو الروسي. ونؤيد الإعمال الكامل للحق في حرية الدين والمعتقد في كل مكان وللجميع.

ومع استمرار العدوان الروسي على أوكرانيا، يسعى الكرملين إلى مفاقمة الانقسامات داخل الكنيسة الأرثوذكسية واستخدام إيمان

هؤلاء المواطنين الأوكرانيين الذين ينتمون إلى الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية كسلاح. واليوم، نرى مثالا آخر على محاولات روسيا صرف الانتباه عن الفظائع التي ترتكبها في أوكرانيا والانتهاكات التي ترتكبها ضد شعبها. ونحث الكرملين على وقف هذه الحرب الاختيارية العبثية واحترام حقوق الإنسان للجميع.

**السيد أنيانا** (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر السيدة براندز كيريس على إحاطتها، كما أشكر مقدم الإحاطة الآخر على تشاطر آرائه مع مجلس الأمن.

أصغينا بعناية ولاحظنا بقلق كبير التدهور التدريجي للنسيج الديني للمجتمع الأوكراني. ومن بين مآسي الحرب العديدة بين الدول ميل النزاعات إلى تجاوز مسائل القوة الصارمة إلى القوى الدينية والثقافية والاجتماعية للمجتمع وجوهر إنسانية الناس، مما يحطم حياتهم. وما زلنا مقتنعين بضرورة إنهاء الحرب الآن وتهيئة الظروف لمعالجة الأسباب الجذرية العديدة والعوامل المحرضة الأخرى للحرب، بما في ذلك التوترات الدينية، التي سبقت الأعمال القتالية الحالية.

ولا يزال وفد بلدي يرى أن مجلس حقوق الإنسان يظل المحفل الدولي المناسب للانتصاف من جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ادعاءات الاضطهاد الديني الذي يستهدف الكنيسة الأرثوذكسية في أوكرانيا. ولذلك، فإننا نتعامل مع جلسة اليوم من منظور مصلحتنا الأكيدة في التوصل إلى حل سلمي وشامل للنزاع، ونود أن نكرر التأكيد على النقاط الرئيسية الأربع التالية.

أولا، نكرر دعوتنا إلى الأطراف المتنازعة للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي واحترام حقوق جميع الأشخاص في حرية الفكر والوجدان والدين، فضلا عن الحق في إظهار هذا الدين. والحقوق والحريات الدينية معترف بها عالميا بوصفها حقوقا إنسانية متأصلة، ومن ثم فهي مدونة في عدد كبير من الصكوك الدولية، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ونعتقد أن دعم الحقوق والحريات الدينية يساهم في مجتمعات يسودها السلام وشاملة للجميع على الصعيدين الوطني والدولي ويجب تعزيزه في جميع الأوقات.

ثانيا، نشدد على الولاية القانونية والأخلاقية للسلطات السياسية والدينية لتعزيز التسامح والتعايش السلمي بين مختلف الطوائف الدينية. ونرى أن خطاب الكراهية، والإجراءات التمييزية، وتدمير التراث الثقافي، بما في ذلك المواقع الدينية، والتخريب السياسي لأسباب دينية، يجب أن يستعاض عنها بمظاهر ورع للتسامح الديني، وثقافة السلام، والاحترام المتبادل، والاستقرار، والإصلاح والتعمير في أعقاب خراب الحرب.

ثالثا، نكرر الدعوة إلى الحوار البناء بحسن نية بين جميع أصحاب المصلحة لإيجاد حلول مقبولة للطرفين للانقسامات العميقة الناجمة عن الاختلافات المحيطة بالكنيسة الأرثوذكسية. ويجب أن تسعى هذه الجهود إلى معالجة معضلة التوترات الدينية، بوصفها عاملا مسببا ونتيجة للحرب على حد سواء، ويجب أن تهدف إلى دعم جهود السلام الأوسع نطاقا.

وأخيرا، نشدد على الحاجة الملحة إلى وقف فوري وغير مشروط للأعمال القتالية في أوكرانيا، ونشجع مرة أخرى دعم المجتمع الدولي لتيسير التوصل من خلال الدبلوماسية والحوار إلى حل سلمي وعادل وشامل، يستند إلى مبادئ القانون الدولي وقيم ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

**السيد موريتي** (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة إيلزي براندز كيريس على إحاطتها والسيد فاختانغ كيبشيدزي على ملاحظاته.

كما أرحب بممثل أوكرانيا في جلسة اليوم.

تولي البرازيل أهمية كبيرة لحرية الدين أو المعتقد، بدون تمييز. إنها حق أساسي من حقوق الإنسان مكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام 1981.

والبرازيل، بوصفها مجتمعا تعدديا ومتعدد الأعراق، تشجع التسامح واحترام التنوع الديني. ولا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف أن تثير ممارسة الشعائر الدينية التوترات داخل البلدان أو فيما بينها. ونحيط علما بالقرارات الأخيرة التي قد تؤثر على الوضع القانوني للكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى تجنب أي تدابير يمكن أن تقيد الحريات الفردية أو تعمق الاستياء الذي يؤجج النزاع.

سيكون من المؤسف أن تقع العلاقات التاريخية العميقة بين الطوائف الأرثوذكسية في روسيا وأوكرانيا ضحية لديناميات الحرب. بل على العكس من ذلك، ينبغي للعقيدة الأرثوذكسية المشتركة، باعتبارها جزءا أساسيا من هوياتهم الوطنية، أن تعزز الحوار.

وكما أعرب في مناسبات عديدة سابقة، تؤيد البرازيل التوصل إلى حل سلمي للنزاع، وفقا للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، وهي على استعداد للإسهام في الجهود الرامية إلى استعادة السلام حالما تكون الأطراف مستعدة للدخول في مفاوضات. ونؤكد من جديد التزامنا الراسخ بالسلام العادل والدائم، على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف.

**السيدة مطر** (الإمارات العربية المتحدة): أود بداية أن أشكر السيدة إيلزي براندز كيريس على إحاطتها. كما أحطنا علما بالإحاطة التي قدمها السيد كيبشيدزي.

تؤمن دولة الإمارات بأهمية ترسيخ قيم التسامح والتعايش السلمي واحترام الثقافات والأديان، خاصة وأن منطقتنا قد عانت ولاتزال تعاني من التداعيات الناجمة عن التعصب والتطرف والتحريض على الكراهية والعنف على أساس الدين أو العرق. وفي سياق مناقشة اليوم، نعرب عن بالغ قلقنا إزاء أي تقارير تتعلق بالتعصب الديني، فكما أقر مجلس الأمن في قراره 2686 (2023)، يساهم التعصب في اندلاع النزاعات وتصعيدها وتكرارها، الأمر الذي يستوجب منا نبذ الكراهية قبل وعند اندلاع أي نزاع.

ولدينا في هذا الصدد، شواغل إزاء الحاق أضرا ر مستمرة بالمواقع الثقافية خلال الحرب في أوكرانيا، فمنذ شباط/فبراير الماضي، وثقت منظمة اليونسكو أضرارا لحقت بأكثر من 300 موقع ثقافي، بما في ذلك 124 موقعا دينيا، و 142 مبنى تاريخيا وفنيا، فهذا التدمير للمباني الثقافية يضعف أحد الركائز الأساسية لتعزيز التفاهم المتبادل. إن المواقع الثقافية، بما في ذلك المواقع التاريخية وأماكن العبادة، تتمتع بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك المادة 53 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف. كما أكد هذا المجلس في قراره 2347 (2017) على أن تدمير التراث الثقافي، بما في ذلك المواقع الدينية، قد يؤدي إلى تفاقم النزاعات وتقويض جهود المصالحة. ولهذا، يجب أن نضع في صدارة أولوياتنا العمل على حماية مواقع التراث الثقافي أثناء النزاعات، ومن ثم العمل على إعادة إعمارها وتأهيلها بعد إحلال السلام، فالمواقع الدينية والثقافية تحظى بأهمية كبيرة لمجتمعاتها خاصة عند احتدام الاضطرابات والنزاعات، كما أنها تشكل منابر هامة للتعافي وإعادة البناء بعد انتهاء النزاعات.

إن خلق ثقافة التسامح يعتبر عنصرا أساسيا في حل النزاعات وجهود التعافي ما بعد الحرب، ويجب أن تشكل أحد الاعتبارات الهامة لمجلس الأمن ولأطراف النزاع. ومثلما أكد المجلس، يضطلع القادة الدينيين بدور رئيسي في بناء وترسيخ التعايش السلمي بين المجتمعات، ومنع نشوب النزاعات وحلها. كما تعُد المشاركة البناءة للقادة الدينيين عنصرا هاما في تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود، وبناء أسس السلام.

وختاماً، إن التعصب وتدمير المواقع الدينية والثقافية لن يؤدي إلا إلى تصعيد النزاع وإطالة أمده. لذلك، يجب علينا أن نكون حازمين في إدانتنا لهذه الأعمال، وأن تنصب جهودنا على إعادة السلام والأمن إلى أوكرانيا. ومن جانبنا، ستظل دولة الإمارات ثابتة في دعمها لكافة المساعي الجادة نحو تحقيق السلام العادل والمستدام، والمرتكز على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها.

**السيدة دوتلاري** (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الأمينة العامة المساعدة كيريس على إحاطتها.

لم يتوقف العدوان العسكري الروسي غير المبرر على أوكرانيا، ولم تتوقف إساءة استخدام مجلس الأمن بعقد جلسات كهذه التي دعت

إليها روسيا بشأن قضايا منتقاة لطرح سرد لدعم أعمالها غير القانونية في أوكرانيا.

يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن لكل شخص الحق في حرية الفكر والوجدان والدين. وتتمسك ألبانيا بمبدأ حرية الدين والمعتقد، في الداخل وفي جميع أنحاء العالم. وبوصفنا أمة فخورة بتعايشها الديني، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي للزعماء الدينيين، بغض النظر عن عقيدتهم أو طائفتهم أو موقعهم، أن يسهموا بنشاط في السلام والتماسك الاجتماعي والتعايش.

إن الجهود المبذولة لاستغلال الدين أو استخدامه لأهداف سياسية مغامرة وقد تكون خطيرة. يمكن أن يؤدي الخلط بين الدين والسياسة إلى تحديات وتوترات، خاصة في المجتمعات المتنوعة التي تتعايش فيها المعتقدات الدينية المختلفة. وللأسف، فقد اعتدنا على مشاهدة الدعاية الروسية تستغل الدين لإضفاء الشرعية على طموحاتها الجيوسياسية، وتحويل المعتقدات الدينية إلى تكتيكات قوة للنهوض بأجندتها.

ونحن نؤكد بقوة على أن السياسة والدين ينبغي أن يبقيا منفصلين. يجب على المؤسسة السياسية أن تمتنع عن استخدام الزعماء الدينيين كأدوات، تماما كما ينبغي على الزعماء الدينيين تجنب توسيع نفوذهم إلى الأمور التي لا تدخل في نطاق اختصاصهم. ونتوقع من الزعماء الدينيين أن يعملوا من أجل السلام والتفاهم، وأن يعززوا الاحترام بين الشعوب والأمم، وأن يتمسكوا بقيم الصداقة والتعاون مع الجيران، وألا يدعموا الأعمال المناهضة للسلام والتي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة، أو أولئك الذين يرتكبون الجرائم، ويشردون الملايين، ويتسببون في فقدان الآلاف من الأرواح البريئة، ويفصلون الأطفال عن آبائهم وأقاربهم.

ونكرر دعوتنا إلى روسيا لوقف الحرب وسحب قواتها من حدود أوكرانيا ومياهها الإقليمية المعترف بها دولياً.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للصين.

لقد استمعت بعناية إلى مقدمي الإحاطتين. إن الدين جزء مهم من الحضارة الإنسانية وتجسيد حيوي للثقافات. وعندما توجد ديانات مختلفة داخل البلدان، فإن التعايش السلمي والتفاعل والمباحثات والحوار فيما بينها يفضي إلى التماسك الاجتماعي وتنوع الحضارات. ومع ذلك، يمكن للقضايا الدينية، إذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح، أن تخلق بسهولة انقسامات وتفاقم الخلافات، بل وتؤدي إلى المواجهة والنزاع. وما فتئت الصين تؤمن بأن الأديان والفصائل الدينية المختلفة بحاجة إلى احترام بعضها البعض، وتقوية مباحثاتها وتعزيز التفاهم إذا أرادت أن تؤدي دوراً إيجابياً في تخفيف حدة التوترات والحفاظ على السلام.

ما فتئت الأزمة الأوكرانية مستمرة حتى يومنا هذا، وظهرت مشاكل لا نهاية لها من جميع جوانبها. وأصبحت المواجهة والنزاع بين الأديان والثقافات والمجتمعات أكثر حدة. وينبغي للأطراف المعنية أن تظل شديدة الحساسية إزاء ذلك، وأن تبذل كل جهد ممكن لمنع امتداد الآثار السلبية مرة أخرى، وأن تمتنع عن التحريض المتعمد على الكراهية وافتعال نزاعات جديدة. وما برح موقف الصين من قضية أوكرانيا ثابتاً. لقد وقفنا دائماً مؤيدين للسلام والحوار. وأود أن أكرر أن الحوار والتفاوض أساسيان للتوصل إلى حل سياسي للأزمة الأوكرانية. وينبغي لأطراف النزاع أن تظل عقلانية، وأن تمارس ضبط النفس، وأن تستجيب بشكل بنّاء لنداءات المجتمع الدولي من أجل السلام، وأن تنفذ وقف إطلاق النار ووقف الأعمال القتالية دون تأخير. وخلال تلك العملية، نأمل أن يكون الدين قوة إيجابية في تعزيز السلام والوحدة. وستواصل الصين مباحثاتها ومشاركتها مع جميع الأطراف وستبذل جهوداً متواصلة لتسهيل التوصل إلى حل سياسي للقضية الأوكرانية.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد نبينزيا** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن الذين دعوا إلى احترام حرية التعبير في أوكرانيا. وأود أن أقول لزملائنا الغربيين – الذين لا يهتمون بالحقائق – إنهم الآن بعد أن قرؤوا بياناتهم المعتادة والمبتذلة وذكروا أن أوكرانيا تستطيع أن تفعل ما تشاء، بما في ذلك تدمير الكنائس، أن يراجعوا الإنترنت ويشاهدوا مئات أشرطة الفيديو للكنائس وهي تغلق أبوابها ورجال الدين وأبناء رعية الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية يتعرضون للضرب. استمعوا إلى بيان رهبان كييف – بيتشيرسك لافرا. يجب

أن يطلعوا عليه ويقارنوه مع بياناتهم. وربما سيدركون عندئذ أن تلك البيانات تحرض نظام كييف على ارتكاب الجرائم وتبررها.

نحن لا نتحدث عن روسيا هنا ولكن عن الأوكرانيين العاديين الذين وقعوا تحت نير آلة زيلينسكي القمعية. وبطبيعة الحال، لم نتوقع أن نسمع فهماً متعمقاً للمشكلة التي نناقشها من جانب بعض أعضاء المجلس. فليس لديهم الفهم الحقيقي ولا القدرة السياسية على الارتقاء فوق المواقف التي اتخذوها لدعم مواقفهم المؤيدة لكييف أو إدراك مدى ابتعاد النظام الذي يدافعون عنه دون قيد أو شرط عن أي علاقة تربطه بالقيم التي يدّعون الدفاع عنها. لا يتعلق الموضوع الذي اقترحناه بالمناقشات بشأن حقوق الإنسان في مجلس الأمن، على الرغم من أن الممثلين الغربيين رحبوا به بسخرية على أنه كذلك. إنها مسألة تتعلق بالأمن لأن عدم حلها يعني أنها يمكن أن تؤدي إلى عواقب لا يستطيعون تخيلها، أو يكادون أن يكونوا غير قادرين على تخيلها، تماماً كما لم يتمكنوا من التنبؤ بعواقب عقود من انتهاكات حقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ولم نعد نشعر بالصدمة من قصر نظرهم منذ فترة طويلة، للأسف.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوكرانيا.

**السيدة مودرينكو** (أوكرانيا) (*تكلمت بالصينية*): أشكركم، سيدي، على قيادتكم الماهرة لمجلس الأمن.

(تكلمت بالإنكليزية)

كما أنوّه بحضور مبعوث بوتين في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي. ونشكر الأمينة العامة المساعدة كيريس على إحاطتها الشاملة. ونشير إلى أن الإحاطة أثارت رسمياً موضوعاً يتعلق بحقوق الإنسان في هذه الجلسة لمجلس الأمن. وفي حين أننا نعتقد، إلى جانب الدول الديمقراطية الأخرى، أن مسائل حقوق الإنسان ينبغي أن تكون عنصراً لا غنى عنه في جدول أعمال المجلس، فقد كان يمكن أن نرحب بتلك الخطوة. غير أننا نعلم جميعاً أن روسيا لا تتذكر حقوق الإنسان إلا عندما تحتاج إلى إنهاء دعايتها السياسية بطريقة أنيقة. وليس من المستغرب أن تستخدم موسكو المجلس مرة أخرى كمنبر لتعزيز مصالح الكنيسة الأرثوذكسية الروسية – كنيسة الدولة في روسيا بحكم الأمر الواقع. فمنذ بداية الغزو، ما فتئت تلك المؤسسة مسؤولة فعلياً عن توفير الدعم الأيديولوجي للعدوان، وقام زعيمها، كيريل غونديايف، بترجمة روايات الدعاية العسكرية التي تتماشى مع روايات الكرملين. وعندما حشدت روسيا في أيلول/سبتمبر 2022 بعد هزيمتها في منطقة خاركيف، أدرج كيريل على الفور خطوط الدعاية السياسية ذات الصلة في خطبه. وهكذا غرس في قطيعه الاعتقاد بأن شن الحرب ضد أوكرانيا مهمة إلهية، كما أشار في عظة في أيلول/سبتمبر 2022 قال فيها:

> ”إذا كان شخص مدفوعاً بشعور بالواجب ومجبراً على الوفاء بالقسم قد ظلّ وفياً لواجبه وهلك أثناء أداء الواجب العسكري، فإنه بلا شك يجترح عملاً يعادل التضحية. إنهم يضحون بأنفسهم من أجل الآخرين. لذلك نعتقد أن هذه التضحية تغسل كل الخطايا التي ربما يكون الشخص قد ارتكبها“.

يجب أن نعترف بأن زعيم الكنيسة الأرثوذكسية الروسية صادق تماماً في تقييمه لدور مؤسسته في الحرب العدوانية. فهو لا يضيع وقتاً في الوعظ عن السلام أو الإشارة إلى وصايا الكتاب المقدس مثل ”لا تقتل“. إنه يقول بوضوح:

> ”نحن اليوم بحاجة إلى تعبئة الجميع – يجب تعبئة الجيش والقوى السياسية، وبالطبع الكنيسة، أولاً وقبل كل شيء، للصلاة من أجل سلطاتنا وجيشنا، ولكن أيضاً ليكونوا هناك على خط المواجهة“.

لذلك ليس من المستغرب أن يصبح الكهنة الذين يحاولون التأكيد على السلام كقيمة أساسية أهدافاً للقمع الكنسي الداخلي. وعلى سبيل المثال، منع كيريل كاهن موسكو، إيوان كوفال، من إقامة القداس في فبراير/شباط لأنه لم يصلّ من أجل النصر بل من أجل السلام. وقد أدّت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية نفسها دورها في الاحتلال وسعت إلى الضم. في عام 2022، ضمت فعلياً جميع أبرشيات القرم الثلاث للكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية في مدن دجانكوي وسيمفروبول وفيودوسيا. وفي تموز/يوليه 2023، سرقت بطريركية موسكو ثلاث أبرشيات أخرى من

الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، في لوهانسك وألشيفسك وروفينكي، في الجزء المحتل من منطقة لوهانسك في أوكرانيا.

وأود أن أشير إلى أن تلك الإجراءات قد اتخذت ضد الكنيسة نفسها التي تظاهر الوفد الروسي بحماية حقوقها من خلال طلب عقد هذه الجلسة. وهذا مثال آخر على مدى البعد عن الواقع في مطالبات روسيا بالحماية. إنها تدّعي أنها تحمي سكان دونباس، لكنها في الواقع تدمّر المدن والقرى في دونباس وتقتل سكان دونباس على نطاق واسع. وتدعي روسيا أنها تحمي الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، وفي الواقع، فإنها تسرق أبرشياتها وكاتدرائياتها وممتلكاتها الأخرى. وما لا تستطيع روسيا سرقته، فإنها تحاول تدميره، كما حدث في 23 تموز/يوليه فيما يتعلق بكاتدرائية التجلي في أوديسا وبالعديد من المباني الدينية الأخرى في جميع أنحاء أوكرانيا. ووفقا لأحدث البيانات، تضرر أكثر من 500 موقع ديني، منها 100 موقع دُمّر بالكامل.

لا تزال الحالة في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا تثير قلقا بالغا. فمنذ بداية العدوان الروسي في عام 2014، قامت السلطات الروسية في تلك الأراضي بمضايقة المئات من الأشخاص المنتمين إلى كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية والكنائس البروتستانتية والطوائف الدينية المسلمة واليونانيين الكاثوليك والروم الكاثوليك وشهود يهوه وأعضاء المجموعات الدينية الأخرى، أو ترهيبهم أو محاكمتهم أو سجنهم. وهُدمت المواقع الدينية لتلك الأقليات الدينية أو طُردت من المباني التابعة لها. وتبرز تقارير الأمين العام، فضلا عن قرارات الجمعية العامة السنوية، باستمرار حالة حقوق الإنسان المتردية، بما في ذلك في المجال الديني، في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا، بما في ذلك جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول.

ووسع المعتدي نطاق تلك الممارسات القمعية التي لطالما كانت موجودة في روسيا لتطال الأراضي المحتلة. فعلى سبيل المثال، يُستخدم ما يسمى بقانون ياروفايا على نطاق واسع منذ عام 2016 لاضطهاد الأفراد والمجتمعات المحلية على أساس معتقداتهم الدينية بحجة مكافحة الإرهاب. ووُسمت مجموعات دينية، مثل شهود يهوه والطوائف المسلمة ومختلف الطوائف البروتستانتية، جملة بالتطرف أو الإرهاب.

كانت هناك إشارات اليوم إلى مشروع القانون الأوكراني رقم 8371 الذي يرمي إلى تحقيق هدف واضح جدا، وهو التصدي لمحاولات الدولة المعتدية استغلال المنظمات الدينية في أوكرانيا لأغراض تتعلق بعدوانها. ولهذه الغاية، إذا اعتُمد مشروع القانون، فإنه سيحظّر أنشطة المنظمات الدينية في أوكرانيا التابعة للهيئات الرئيسية في البلد المعتدي. وإذا أثبتت مؤسسة حكومية خاصة مسؤولة عن سياسة الدولة في مجال الدين هذه التبعية، فسيصدر أمر بتصحيح الحالة. ولن تقرر المحكمة ما إذا كانت ستجيز للمنظمة الدينية المعنية ممارسة أنشطتها أم لا إلا في حالة عدم تنفيذها لذلك الأمر. ويعني ذلك أنه سيكون بمقدور جميع المنظمات الدينية التي لا تُثبت المحكمة تبعيتها لدولة معتدية مواصلة أنشطتها بحرية.

ويكرر وفد بلدي التأكيد على أن مجلس الأمن سيستفيد قطعا من العودة إلى ممارسة مناقشة قضايا حقوق الإنسان كبند مدرج في جدول أعماله، لا سيما في ما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الدولة المعتدية، فضلا عن الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا وأثرها على حالة حقوق الإنسان في بلدي، وخاصة في الأراضي المحتلة مؤقتا.

**الرئيس** (*تكلم بالصينية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد نبينزيا** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أشكر ممثلة أوكرانيا على تأكيدها بصورة مباشرة وغير مباشرة لفرضيتنا بأن نظام كييف يحارب تحديدا الأرثوذكسية المتقيدة بالقوانين الكنسية في أوكرانيا. وقد استمعنا أيضا إلى مثال واضح على الترويج لخطاب الكراهية في هذه القاعة.

*رفعت الجلسة الساعة 11/35.*